

# المملكة الأردنية الهاشمية

## وزارة العدل

### القرار

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية : ٢٠٠٠/٥٨

رقم القرار :

الصادر من محكمة التمييز المأدونة باجراء المحاكمة واطدار الحكم باسم

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية

عبدالله بن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الرقاد

وعضوية القضاة السادة

عبدالله السلطان ، عبد الفتاح العوامه ، الياس العكشه ، فتحي الرفاعي

التمييز الاول :

المميز : مصنع الهلال للإناره /وكيله المحامي سمير الحسن المكاطه .

المميز ضده : مدعي عام الجمارك بالإضافة لوظيفته .

التمييز الثاني :

المميز : مدعي عام الجمارك بالإضافة لوظيفته .

المميز ضده : مصنع الهلال للإناره /وكيله المحامي سمير الحسن .

قدم في هذه القضية تمييزان للطعن بالحكم الصادر عن محكمة إستئناف

الجمارك بتاريخ ٢٠/١١/٩٩ بالقضية رقم ٩٩/٣٧٦ المتضمن رد الإستئناف

وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة الجمارك البدائية رقم ٩٨/٥٧ تاريخ

٣٠/٩/٩٩ القاضي برد دعوى المدعي وتضمنه الرسوم والمصاريف و ٢٧٠

ديناراً أتعاب محاماه ) وتضمنه المستأنف الرسوم والمصاريف .

وتتلخص اسباب التمييز الاول بما يلي :

١ . اخطات محكمة الجمارك الإستئنافيه برد الدعوى بداعي ان شهادة

المنشأ المرفقه في البيان غير مصدقه من السفاره الاردنيه في دمشق بإعتبار

السفاره الاردنيه ليست لها أية تبعيه إداريه تنفيذيه للسلطات السوريه حتى تتوب

عنها أو تمثلها في التصديق .

٠٢ أخطأت محكمة الجمارك الإستئنافيه برد دعوى المدعيه لعدم وجود نص في الماده السادسه من الاتفاق الثنائي (صريح او ضمني ) يقضي بتصديق شهادة المنشأ من السفاره الأردنيه في دمشق .

٠٣ أخطأت محكمة الجمارك برد الدعوى لعدم تصديق شهادة المنشأ من السفاره الاردنيه .

٠٤ أخطأت محكمة الجمارك برد دعوى المدعيه لان الحكومه الاردنيه الزمت نفسها في بيان الجهمه المختصه بالتصديق على شهادة المنشأ للبضائع السوريه بأنها وزارة الصناعه والتجاره والتموين وليس السفاره الاردنيه بدمشق بالبلاغين الاداريين رقم ٨٦/١٢٥ و ٩٨/٢ .

٠٥ أخطأت محكمة الجمارك الإستئنافيه برد الدعوى لعدم تصديق شهادة المنشأ من السفاره الاردنيه لان اللجنه الاردنيه السوريه المشتركه قررت في الفقره الرابعه من محضر إجتماعاتها في دوره السادسه لعام ١٩٧٦ على إعفاء شهادات المنشأ للبضائع المتبادله بين البلدين من التصديق لدى سفارة كل منهما في البلد الآخر .

٠٦ اخطأت محكمة الجمارك برد الدعوى لعدم تصديق شهاده المنشأ من السفاره الاردنيه لان شرط تصديق شهادات من السفاره الاردنيه للبضائع المستورده من الدول العربيه والتي تتمتع بالإعفاء الكامل بموجب الاتفاقيات الثنائيه والجماعيه قد ألغي (اي شرط) بموجب التعليمات رقم ٣ (تعليمات خاصه بالتجاوز عن القائمه المصدقه المنشور في عدد الجريده الرسميه رقم ٣٤٤٧ .

وطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً وتضمن المميز ضده الرسوم والمصاريف والاعتاب .

وبتاريخ ٩٩/١٢/١٨ قدم المميز ضده لائحة جوابيه إنتهى فيها الى طلب رد التمييز وتصديق القرار المميز وتضمن المميز الرسوم والمصاريف واعتاب المحاماه .

ويتلخص التمييز الثاني بسبب واحد مفاده :

أخطأت محكمة القرار المميز في الشق المميز منه بعدم الحكم للنيابة  
الجمركية بأتعاب محاماه عن مرحلة الإستئناف .  
وطلب المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً  
وتضمن المميز ضده الرسوم والمصاريف واتعاب المحاماه .

### القرار

بعد التدقيق والمداوله نجد ان واقعة هذه الدعوى تتلخص بان المدعي  
مصنع الهلال للإناره اقام هذه الدعوى لدى محكمة الجمارك البدائية ضد المدعى  
عليه مدعي عام الجمارك بالإضافة لوظيفته يطالبه فيها بإسترداد رسوم  
جمركيه (رسوم تعريفه جمركيه ) وقد اسس المدعي دعواه على سند من القول بانه  
استورد من سوريا مصنوعات حديديه (دش) ستالايت بموجب البيان الجمركي رقم  
٩٨/١/١٣٨١٩ تاريخ ٩٨/٨/١٩ وان المدعي ارفق مع البيان الجمركي شهادات  
منشأ اصوليه تثبت صحة المنشأ ونسبة الصنع لغايات تطبيق احكام الاتفاق الثنائي  
الاردني السوري لعام ٧٥ وانه بالرغم من تقديم شهادات المنشأ المطلوبه لغايات  
تطبيق احكام الإعفاء على البضائع المتبادله بين البلدين طرفي الإتفاق الثنائي  
الاردني السوري فقد استوفت دائرة الجمارك الرسوم الجمركيه (رسوم التعريفه  
الجمركيه ) من المدعي دون وجه حق وان ما استوفته دائرة الجمارك مخالف  
لنص ماده ٩ من قانون الجمارك ونصوص الإتفاق الثنائي الاردني السوري .  
هذا وقد قررت محكمة الجمارك البدائية بنتيجة المحاكمه بقرارها رقم  
٩٨/٥٠٧ الصادر بتاريخ ٩٩/٩/٣٠ رد دعوى المدعي وتضمنه الرسوم  
والمصاريف ومبلغ (٧٠) ديناراً اتعاب محاماه .  
لم يرض المدعي بهذا القرار فاستأنفه للاسباب الوارده بلائحه الإستئناف  
المقدمه من وكيله بتاريخ ٩٩/١٠/٢٧ حيث قررت محكمة الجمارك الإستئنافيه  
بقرارها رقم ٩٩/٣٧٦ المؤرخ في ٩٩/١١/٢٠ رد الإستئناف وتصديق القرار  
المستأنف .  
لم يرض الطرفان بهذا القرار فطعنا به تمييزاً للاسباب المبسوطه بلائحه  
التمييز المقدمه من المدعيه بواسطة وكيلها بتاريخ ٩٩/١٢/١١ وللأسباب

المبسوطة بلائحة التمييز المقدمه من مدعي عام الجمارك بالإضافة لوظيفته المقدمه منه بتاريخ ١٨/١٢/٩٩ .

وعن كافة اسباب التمييز المقدمه من المميز مصنع الهلال للإنارة :فإننا نجد ان المادة ٦/أ من اتفاق التعاون الإقتصادي وتنظيم التبادل التجاري بين الجمهوريه العربيه السوربه والمملكه الاردنيه الهاشميه تنص على (تفرق المنتجات ذات المنشأ المحلى المستورده مباشرة من بلد أحد الطرفين المتعاقدين الى بلد الطرف الآخر بشهادة منشأ متضمنه نسبة الصنع وتصادق على صحة محتوياتها السلطات المختصة في البلد المصدر وتخضع عمليات الإسيراد والتصدير للإجراءات الجمركيه النافذه ) .

وحيث نجد ان شهادة المنشأ التي قدمتها الجهه المميزه والمحفوظه ضمن البيان الجمركي الخاص بالمنتجات موضوع هذه الدعوى موقعة من رئيس غرفة صناعة دمشق ومختومه بخاتم غرفة الصناعة المذكوره ومصدقه من وزارة الإقتصاد والتجاره الخارجيه السوربه ، فإنها تكون شهادة منشأ مصادق على صحة محتوياتها من السلطات المختصة في البلد المصدر حسب ما تتطلبه المادة ٦/أ من الإتفاق المذكور .

وحيث نجد ان محكمة الجمارك الإستئنافيه ذهبت الى اعتبار شهادة المنشأ غير مصادق على صحة محتوياتها من السلطات المختصة في البلد المصدر فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون وعليه فإن كافة اسباب الإستئناف ترد على القرار المميز وتنال منه .

لذا ودون حاجه لبحث اسباب التمييز المقدمه من المميز مدعى عام الجمارك بالإضافة لوظيفته في هذه المرحله ، نقرر نقض القرار المميز واعادة الاوراق الى محكمة الجمارك الإستئنافيه للسير بالدعوى وفق ما أسلفنا ومن ثم إصدار القرار المقتضى .

قراراً صدر في ٢٥ ربيع الاول سنة ١٤٢١ هـ الموافق ٢٧/١/٢٠٠٠م

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق ن/ع